مخاض الفوضى في الدول العربية... التحول الافتراضي للديمقراطية

د. سعيد مجيد دحدوح

اكاديمي* وباحث من العراق

*استاذ العلاقات الدولية / كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

مقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة تزايد انحسار النظم الاستبدادية والدكتاتورية في العالم بما فيها دول العالم الثالث، لصالح نظم ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة.. إلا أن أنموذج الحكم الفردي الدكتاتوري، ظل هو سائد في الدول العربية وكأن هذه الدول تعيش خارج العصر.. كما لم يقدم العرب أنموذجاً ناجحاً في الحكم طيلة مرحلة ما بعد الاستقلال حتى الآن.. فهي إما نظم جاءت عن طريق انقلابات عسكرية ورفعت شعارات ثورة.. وأما أنظمة وراثية (على الطريقة العربية)، القاسم المشترك بين الإثنين نظم استبدادية وتوريثاً حتى في النظم الجمهورية، وغياب تام للديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان.

لقد اعتادت الأنظمة العربية مقاومة أيَّ حراك شعبي نحو التغيير، من خلال اعتماد الحل الأمني للالتفاف حول الإصلاح الحقيقي والتحايل على النهج الديمقراطي، كما نجحت هذه الأنظمة إلى تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنياً.

أدى التباطؤ في الإصلاح واستشراء الفساد والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحويل الحكم إلى حكم العائلة التي تدير البلاد والعباد

وقد أدى التباطؤ في الإصلاح واستشراء الفساد والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحويل الحكم إلى حكم العائلة التي تدير البلاد والعباد، تمسك بالاقتصاد نتيجةً للزواج الذي حدث بين تلك النظم ومجموعات من أصحاب المال والثروة، على حساب المعاناة الشعبية.

لقد قدم العرب أنموذجاً خاصاً بالحكم، قادهم إلى الهزائم أمام الكيان الصهيوني واتفاقيات غير منصفة ومذلة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والكيان الصهيوني، فضلاً عن هزائم داخلية على صعيد التنمية الاقتصادية والسياسية، وأعلى بطالة وفقر في العالم.

في ظل هذه الأجواء فجر الشباب العربي جلَّ غضبهم وكبتهم الاجتماعي والسياسي، بثورات وانتفاضات شعبية شهدتها المنطقة العربية، امتدت من الماء إلى الماء، ثورة غير مسبوقة في التاريخ الحديث والمعاصر، شارك فيها الملايين، جمعت بينهم أهداف مشتركة وقيم واحدة على الرغم من اختلاف الأطر والمنطلقات التي تحركوا من خلالها.

أولاً: الوضع الدولي الجديد والاستثناء الديمقراطي العربي

كانت من مستجدات فترة الحرب الباردة، أن الكثير من دول العالم الثالث، قد أضحت تدور وبدرجات متفاوتة في فلك الدول العظمى، والتي أسهمت في ترسيخ تبعية العالم الثالث وتعميق التخلف فيه. بعد أن وظفت تلك العلاقة خدمة لمصالحهم واستعمالهم كأدوات توظّف في الصراع الدولي بين المعسكرين.

وقد ترتب على تلك الحرب إخفاء حقيقة ما يجري داخل بلدان العالم الثالث(كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي، أسبغ دعاية ايديولوجية مضللة على أن هذا النظام أو ذاك: نظام ديمقراطي على الرغم من أنها نظم شديدة الاستبداد).[1]

وبانهيار الاتحاد السوفيتي انكشفت الدول المتحالفة معه، بل انهارت بانهياره، ولم يكن حال الدول المتحالفة مع المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية) بأفضل من الأولى. إذ مع انهيار القطب الآخر- قلت- إن لم تكن انعدمت فائدة خلفاء الغرب، الذي بدأ واثقاً إن هذه النظم ارتبطت كلياً به، كما أنه لم يخشى أن تستقطب هذه الدول من طرف قوى أخرى.[2]

لذا اتجهت العديد من دول العالم الثالث، تحت ضغط الوضع الدولي الجديد ولأسباب أخرى، إلى إحداث تنمية سياسية في بلدانها، فالعديد من الدول التي تمسكت بنظام الحزب الواحد لفترة طويلة تخلت عن ذلك وأخذت بالتعددية الحزبية. وفي دول أخرى تم استبعاد العسكر عن الحكم كما في أمريكا اللاتينية التي كانت تعاني باستمرار من عدم الاستقرار السياسي، وشيوع ظاهرة الانقلابات

1 - رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 107، كنون الثاني، 1992، ص184.

2 - إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية، النظام الدولي الجديد، في كتاب، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربي، (بيروت، 1999)، ص152-153..

العسكرية فيها (خاصة في حقبة سبعينيات القرن الماضي التي تُعَد حقبة تسلط العسكريين على معظم بلدانها). ولكن في نهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي شهدت بلدان أميركا اللاتينية تطورات سياسية مهمة تحت مظلة التحولات الديمقراطية واستقرار الأنظمة السياسية فيها، باستبعاد العسكر عن الحكم. وقد ترافق ذلك مع انهيار الأنظمة الشيوعية في كل من أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

كما أن العديد من الدول الأفريقية، أخذت بالتعددية لكنها احتفظت بالنظام الرئاسي، كما في زائير وكينيا والغابون ونيجيريا.. واقترن الاتجاه إلى التعددية بالمشاركة السياسية التأكيد على الانتخاب في عدد من الدول الآسيوية، كما في بنغلادش والنيبال وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا.. كما أن العديد من دول العالم الثالث أخذت تستدعي مراقبين دوليين وصحفيين لتأكيد نزاهة وحرية الانتخابات، ومنذ إنشاء (شعبة المساعدات الانتخابية) في الأمم المتحدة عام 1992، شاركت الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية التي جرت في 61 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأصبحنا نلمح تقلصاً في تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات والتشريع وتنامياً لدور البرلمانات في الرقابة على سياسات الحكومة.[3] وقد لاحظنا كيف قام مجلس الشعب الأعلى في أندونيسيا بإقالة رئيس الجمهورية عبد الرحمن واحد وإحلال السيدة (ميكاوتي) نائبة الرئيس آنذاك محله.

إن الأغلب الأعم من دول العالم الثالث، شهد انحساراً متزايداً للنظم الاستبدادية لصالح نظم حكم ديمقراطي... ولكن المتابع لتطور العالم العربي يلاحظ وجود إشكالية استمرت لفترة طويلة، أن نموذج الحكم الدكتاتوري أو الفردي استمر - ولا يزال هو السائد لنظم الحكم في الدول العربية، مهما اختلفت أشكالها وتعددت مسمياتها، فمن أين جاءت هذه الخصوصية العربية، وهذا الاستثناء الذي استعصى على موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم. ووصلت على أمريكا اللاتينية على الرغم من دكتاتوريتها الشرسة وآسيا بكل ذلك التنوع الديني والأثني والثقافي ودول أفريقية التي تتهم نظمها بالبدائية والتوغل في التقليدية.[4] وبدا لنا أن العالم العربي يعيش خارج العصر وبقي محكوماً أما بأنظمة عسكرية رفعت شعارات الثورية وأخرى أمنية أو أسرية، قبضت على تفاصيل الحياة العامة. واحتكرت الفهم والتصورات والرؤيا والقرارات والإجراءات.

أن نموذج الحكم الدكتاتوري أو الفردي استمر- ولا يزال- هو السائد لنظم الحكم في الدول العربية، مهما اختلفت أشكالها وتعددت مسمياتها

3 - لمزيد من التفاصيل أنظر: بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة (التقرير السنوي عن أعمال المنظمة 1995)، الأمم المتحدة، (نيويورك، 1995)، ص352-355؛ رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1995)، ص81،82.

4 - حيدر إبراهيم علي، «الأمنوقراطية» والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 184، 2011، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص50.

ثانياً: النظم السياسية العربية النشأة والسمات

هنالك الكثير من السمات المشتركة التي تحكمت في نشأة النظم السياسية العربية وتطورها التاريخي في الدول العربية فمن الناحية التاريخية تعد دولاً جديدة نسبياً نشأت بمساعدة خارجية، وأن معظمها لم يكتمل فيها بناء الدولة حتى الآن على المستويين المؤسسي القانوني والوظيفي، وما نجده ليس سوى سلطات تتراوح بين الإكراه والمرونة تبعاً لظروف كل مجتمع، وأن اتخاذ القرارات يتم عادةً خارج نطاق المؤسسات الرسمية، كما أن ضعف الدولة يحد من قدراتها على النفاذ إلى أوساط شرائح المجتمع، الأمر الذي أدى إلى ظهور فراغ يُسد بعناصر وسطية تستفيد من ديمومة نظام الحكم وتمارس نفوذها في المجتمع نيابة عن ذلك النظام، ومن أبرز ملامحها الآتي:[5]

وما نجده ليس سوى سلطات تتراوح بين الإكراه والمرونة تبعاً لظروف كل مجتمع، وأن اتخاذ القرارات يتم عادةً خارج نطاق المؤسسات الرسمية

1 - ترافق بناء الدولة العربية بمساعدة خارجية وسلبية أخرى تجسدت في غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية/ الثقافية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية.

2 - احتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية انطلاقاً من شرعيتين أساسيتين، شرعية وراثية وأخرى انقلابية، تغلفت الشرعيتين بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية.

3 - تشارك كلا النموذجين «الوراثي والانقلابي» في احتكار الدولة للثروات الوطنية، قد زاوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية، الأمر الذي ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة إلى طبقة طفيلية جديدة، تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية.

4 - أن تحالف السلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الإداري، أضاف شروخاً جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية، وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية.

5 - فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية، من بناء موازنة سياسية-اجتماعية بينها وبين تشكيلاتها الاجتماعية، ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية.

5 - طروحات لطفي حاتم، نقلاً عن: وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، شؤون الأوسط ، العدد139، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2011، ص26.

وعلى الرغم من دخول العديد من مظاهر الحداثة، من مثل المؤسسات المدنية والإدارية والتمثيل الدبلوماسي والحضور القانوني في الأطر والهياكل الدولية، إلا أن رأس النظام لا يزال على حاله، ويحتفظ بإرث ضخم من التقليد والنمطية، التي تؤكد أن الحكم لا يزال قائماً على الشرعية التاريخية، والقوة العسكرية، والنزعات القبلية والطائفية.. ففي دول الخليج، لا يزال الحكم مقدماً على الوطن في العديد من المظاهر السياسية، مثل النشيد الوطني السعودي (عاش الملك للعلم والوطن)، والعبارات الواردة في وثيقة اعتماد سفراء السعودية في الخارج (سفير خادم الحرمين الشريفين)، كما لا تزال شرعية القبلية حاضرة عوضاً عن شرعية الدولة، إذ لا يزال أهل الثقة مقدمين على أهل الكفاءة، ومن ثم تهيمن الأسرة الحاكمة على المؤسسات السياسية والمناصب القيادية والوظائف المهمة والحساسة،[6] فعلى سبيل المثال فأن دولة البحرين التي لا تتعدى مساحتها الـ 650كم2 تضم حكومتها (30) وزيراً، (17) وزيراً منهم من العائلة الحاكمة، فضلاً عن الملك وولي العهد ورئيس الوزراء، الذي يحكم المملكة منذ أكثر من 42 عاماً،هو أقدم رئيس وزراء في العالم.

ففي دول الخليج، لا يزال الحكم مقدماً على الوطن في العديد من المظاهر السياسية، مثل النشيد الوطني السعودي (عاش الملك للعلم والوطن)،

في **المملكة العربية السعودية** وفي الثالث والعشرين من شباط 2004، ناشد حوالي (900) شخصية من دعاة الإصلاح ولي العهد (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بضرورة وضع جدول زمني للإصلاح السياسي والاقتصادي في السعودية، ووجهوا إليه رسالة بالتزام الإصلاح طريقاً للتغيير وتنفيذ الوعود وتحويلها إلى واقع ملموس، من خلال تأسيس نقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومحاربة التطرف وضمان حرية التعبير وتعزيز دور المرأة في المجتمع.[7]

ودعى «التحالف الوطني من أجل الديمقراطية في السعودية من مقره في لندن، إلى إجراء الإصلاح الحقيقي الفعلي، وأعلن أن الجيل الجديد بحاجة إلى تغيير جذري في السياسة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، ليبعد البلاد عن العنف الطائفي والقبلي والديني.. وظلت مطالب مختلف القوى السياسية السعودية في الداخل والخارج، حول انتخاب مجالس نواب الشعب من أهل العلم والخبرة، بانتخاب شعبي وتوسيع المشاركة الشعبية، والمسارعة بالإصلاح، والسماح بقيام المجتمع المدني ومؤسساته...الخ.[8]، وقد تجددت هذه المطالب في آذار2007، ولكن لم تجد أجهزة الأمن نفسها مضطرة إلا أن تزج بالإصلاحيين في السجون.[9] وفي قطر

6 - فتحي العفيفي، الخليج العربي، التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية، دراسة في تحرير الاحتكار، المستقبل العربي، العدد 353 تموز 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص51.

7 - مفيد الزيدي، المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول 2005، ص61.

8 - المصدر نفسه، ص62.

9 - فتحي العفيفي، المصدر السابق، ص57.

تقدمت مجموعة من الإصلاحيين السلفيين في عام 1998، بمطلب وحيد إلى رئيس مجلس الشورى محمد بن مبارك الخليفي، يقضي بعدم انخراط المرأة في الحياة العامة مراعاةً للعادات والتقاليد، وحتى لا تأخذ من فرص الرجال في التوظيف، بما يخل بتوازن المجتمع في دولة قطر، فما كان من السلطات، إلا أن ألقت القبض على عبد الرحمن ابن عمير النعيمي الذي قضى ثلاث سنوات في السجن دون محاكمة، بوصفه الشخص الذي قدم العريضة نيابة عن هذه المجموعة.[10]

10 - المصدر نفسه ، ص57-58.

وفي **ليبيا** فقد تجلت محاولات توريث الحكم، في تصفية (الرئيس السابق معمر القذافي) سياسياً للكيان الذي قاد (ثورة) الأول من أيلول عام 1969 وإحلاله لأبنائه محلهم، كما تم إَضعاف مؤسسة الدولة، وتفتيت هياكلها بالتحالفات القبلية، وضرب الجهات بعضها ببعض، والإضعاف المتعمد للمؤسسة العسكرية خوفاً أن تصبح أداة لتغيير النظام، وذلك بفرض قوة (قبلية ومدنية) في أوساط الجيش، وقام الرئيس السابق معمر القذافي بتقاسم السلطة «في مجال الإدارة والجيش» مع قبائل معينة من خلال شراء الولاء عبر توزيع الريع النفطي، كما أمسك القذافي بملف النفط الذي يعد مجالاً محرماً على غيره،[11]، وهذا الإمساك بملف النفط والغاز نجده عند كل زعماء دول الخليج، وهذا مظهر من مظاهر الأوليغارشيه في الحكم.

وقام الرئيس السابق معمر القذافي بتقاسم السلطة «في مجال الإدارة والجيش» مع قبائل معينة من خلال شراء الولاء عبر توزيع الريع النفطي

11 - محمد سيد أحمد فال، الثورة الليبية.. قراءة في آليات سقوط نظام الحكم الفردي، مجلة (البيان) بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، التقرير التاسع، 2012، ص183.

إن الفساد السياسي الذي ينخر جسد المجتمعات العربية بالتوريث أو بتأليف الأحزاب السياسية الشكلية، التي لم تهيئ بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية، وبالتالي تكرر السلطات نفسها وتظهر على أنها المنقذ الوحيد والضروري من دون استحياء، في مصر يمنع قانون الطوارئ– الذي مر عليه أكثر من 30 سنة–، التجمع لأكثر من سبعة أشخاص إلا بتصريح من الأمن، وفي انتخابات 2010 جرى تزوير فاضح وكما وصفه المصريون،– التزوير الذي شابته بعض الانتخابات–، وصلت التجاوزات إلى حد منع المنتخبين بالقوة من دخول مراكز الاقتراع، واحتفل الحزب الوطني الحاكم بالفوز ب(97 %) من المقاعد، لقد صرح الرئيس السابق حسني مبارك: «لقد أسعدني كرئيس للحزب ما حققه مرشحونا من نجاح، لكني كرئيس لمصر كنت أود لو حققت باقي الأحزاب نتائج أفضل»، وصرح أيضاً: «يظل هدفنا هو المواطن المصري في رزقه ودخله في حقوقه وكرامته، ونجتهد لنخفف عنه أعباء المعيشة (ماكلنا كنا فقراء يا أخي).[12]

12 - كامل حسون القيم، التمايز في التغطية الإعلامية لثورات الشارع العربي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (1) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، كانون أول 2011، بيروت، ص120-121.

فضلاً عن نجاح الأنظمة السياسية في مختلف الدول العربية، إلى حد بعيد في تدجين وترويض العديد من النخب (المثقفة، والاقتصادية، والعسكرية، والحزبية، والحكومية)، تارةً بالتهديد والوعيد وتارةً أخرى بالإغراء،فضلاً عنأن فئة كبيرة من هذه الأنظمة تعتمد في استراتيجيتها التسلطية على النخبة السياسية والعسكرية، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة وتوريطها في فساد مالي وإداري وسياسي، مما أدى بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، ومابين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها، الأمر الذي أفقدها ثقة الجماهير، وولد شعور بالإحباط في المجتمعات العربية، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيداً.[13]

13 - وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاق التغيير، شؤون الأوسط، العدد 139، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص33.

ويبدو أن أغلب النظم السياسية كانت قد قررت اعتماد خيار الحل الأمني الناعم، للالتفاف حول الإصلاح الحقيقي والتحايل على الديمقراطية، إذ أصبحت أغلب الشعوب العربية تعيش تحت نظم سياسية يصعب تصنيفها وتحديد نوعها، فهي ليست ديمقراطية (بالتأكيد)ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك،ولكن تغلبعليها هيمنة الأمن بالأساليب المختلفة، لذا ظهر مصطلح (الأمنوقراطية) على وصفه. وكان من أهم آليات تمكن الأمنوقراطية هي (أمننة) القضايا السياسية، أي تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنياً، فهو يمسك بالقضايا المصيرية والحيوية في الدولة، كما أنه يغلق باب الحوار والاختلاف، مما يضعف حراك المجتمع، ويفتقد المجتمع كل أشكال التعدد الفكري والثقافي.[14]

الشعوب العربية تعيش تحت نظم سياسية يصعب تصنيفها وتحديد نوعها، فهي ليست ديمقراطية (بالتأكيد)ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك

14 - حيدر إبراهيم علي، «الأمنوقراطية» والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 184، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، نيسان 2011، ص50.

في ظل هذه الأجواء كان العجز و(الاستعصاء) الديمقراطي العربي، كما أطلق عليه بعض الباحثين، إذ ذهبوا إلى أن حالة المنطقة العربية تمثل «استثناء» تاريخياً وجغرافياً واضحاً خلال العقدين الماضيين، من حيث أنها المنطقة «الوحيدة في العالم» التي لم تمسها عجلة التطور التي عمت العالم، كما أوضحنا ذلك من قبل. وحاول بعض الباحثين أن يفسروا ذلك، وكأنه حقيقة واقعة دالة على عجز مستأصل في المجتمع العربي لاستعصائه المزمن على تقبل الديمقراطية، أو ربما يكمن العجز في الذهنية العربية نفسها، أو البنية العقلية العربية وربما اشتط بعضهم، فارتأى أن العقدة المستعصية كامنة في نوع من المورثات أو «جينات» العربية ذاتها.[15]

15 - لمزيد من الإيضاح أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى، فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر، والمستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان، 2011، ص133-134.

إنما يبدو على السطح العربي عجزاً واستعصاءً، ما هو إلا (ظاهرة) مجتمعية – تاريخية لها أسبابها المحددة، ولها نتائجها، وكما نشأت فإنها معرضة للزوال بمجرد زوال الأسباب، فالعجز والاستعصاء الظاهرين يقابلهما نشاط حركي عميق في قلب البوتقة المجتمعية العربية، من خلال حراك دائب لا يهدأ، ممثلاً في تحركات اجتماعية واحتجاجية لا تنقطع، خاصة في مصر واليمن والبحرين.. الخ. ولكن الذي جرى في تونس ومصر أقوى وأعمق مما نتصور.

ثالثاً: الثورات العربية ... المسارات والمحددات

امتداداً للأحداث التي دشنت الثورة التونسية بداياتها، دخلت الدول العربية حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة واستبدالها بشرعيات بديلة، وقد ارتكزت الانتفاضات والثورات العربية على خصائص وسمات تشكلت من البيئة التي انطلقت في إطارها، وما تتضمنه هذه البيئة من محددات وأسباب ودوافع، تركت تأثيرها على خصائص وسمات هذه الثورات ومن ذلك الآتي:[16]

دخلت الدول العربية حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة واستبدالها بشرعيات بديلة

16 - عصام عبد الشافي.. الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، المصدر السابق، ص77-81.

1 - عوامل مشتركة للتغيير:

قد جمعت بين الدول التي شهدت مداً ثورياً فاعلاً، الدوافع المحفزة على الانفجار الثوري من أبرزها «مأسسة» النظم العربية للفساد والقمع الأمني وهيكلية الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية، في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، وتزايد البطالة خاصة بين الشباب واتساع دائرة الفساد والإفساد في المجتمع في سلوك الطبقة الجديدة وعادات الاستهلاك التفاخري.

في البلاد العربية كان هناك قرابة (20.3 %) من السكان يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً مما يعني أن هنالك أكثر من (34) مليون عربي يعيشون في فقر مدقع... ويقدر التقرير من خلال عينة تمثل (65 %) من إجمالي عدد السكان العرب، أن النسبة الكلية لمعدلات الفقر هي في حدود (39.9 %) وبالتالي فإن (65) مليون عربي يعيشون في حالة فقر وحسب بيانات منظمة العمل

العربية (2008) فإن معدل نسبة البطالة في البلاد العربية هي (14.5 %) من القوى العاملة مقارنةً بـ (6.3 %) على الصعيد العالمي، وتتوقع منظمة العمل أن يرتفع معدل البطالة إلى (16 %) لعدد يصل إلى (20) مليون عاطل.[17]

وكشفت الثورة التونسية التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد إلى عدة أسباب منها النمو غير المتكافئ، وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم وغياب الحريات السياسية فضلاً عن الفساد. فاندلاع الثورة في ولاية سيدي بوزيد وانتقالها إلى تاله والقصرين، قبل أن تصل العاصمة وصفاقس، تعبيراً عن أزمة نمو غير متكافئة والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فقد تركزت 80 % من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية. كما كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين أواسط عام 2010، عن أن أكثر من 52 % من الشركات في تونس، توجد في محافظات ساحلية، كما كشفت أيضاً عن أن 32 % من المؤسسات الاقتصادية التونسية، توجد في العاصمة يليها في الترتيب القطب الاقتصادي في صفاقس ثم سوسه... وأن الـ (17) محافظة المتبقية، لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات التونسية، مما يعني أن نسب البطالة والفقر فيها أكبر بكثير من المعدلات الوطنية.[18]

كما كشفت ثورة الشعب التونسي أزمة البطالة التي يعاني منها الشباب المتعلم، إذ يمثل الشباب تحت سن (30) سنة قرابة نصف عدد سكان تونس، وأن نسبة البطالة وصلت إلى 30 % في أوساط خريجي الجامعات، الذين ارتفع عددهم من (40000) إلى (80000) خلال السنوات العشر الأخيرة.[19]

كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة، من حيث التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المسائلة والمحاسبة والديمقراطية،وهو ما ادى الى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استغلت علاقاتها بالسلطة، كما هو الحال في الدول العربية الأخرى لتحقيق ثروات طائلة، وفي تونس كانت هنالك (7) عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة أو مصاهرة بعائلة الرئيس زين العابدين بن علي تتحكم في السياسة والاقتصاد.[20]، هذه العائلات كانت متصارعة على المال والنفوذ وأدت دوراً كبيراً في تكريس الفساد وهو ما أثار حفيظة المجتمع، إذ أن امتداد صراعات المصالح بين تلك العائلات بلغ درجة استحال معها التعايش

كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة، من حيث التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المسائلة والمحاسبة والديمقراطية

17 - منير الحمش، الثورات العربية.. إلى أين؟ ، شؤون الأوسط، العدد 138، المصدر السابق، ص26-27

18 - كمال بن يونس، التهميش الشامل.. عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص59.

19 - دينا شحاته ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص14.

20 - طارق البشري، حوار، ثورة مصر شؤون الأوسط، العدد 15، المصدر السابق، ص85-88.

والتعامل، بل كثيراً ما تطورت العلاقات بين رموز من عائلات الطرابلسي وابن علي والماطري وشيبوب ولطيف ومليكة وحلفائها إلى صراعات عنيفة وشرسة على المال والمشاريع والنفوذ مما فتك بمؤسسات الرئاسة والدولة.[21]

21 - كمال بن يونس، التهميش الشامل عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي تونس، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص6

2 - ضعف البناء السياسي وتمحوره حول شخص الرئيس

عانت الدول العربية من الحكم الفردي وما ترتب عليه من أمراض ومضاعفات أوهنت الجسد العربي وحكم الفرد أدى إلى شخصنة الحكم إذ ارتبطت المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة واندمجت المصلحة العامة بالمصلحة الشخصية للحاكم، ثم ارتبط الحاكم بقدر معين مع أشخاص بذواتهم كممثلين وحيدين للدولة موالين له يأتمرون بأمره ويستفيدون من مزايا قربهم منه. وأضحوا لاحقاً يشاركون في الحكم تحت سيطرته الفردية، وقد تحول المال العام إلى مال خاص، إذ كانت مصر في الثلاثين سنة الأخيرة شبه دولة وليست دولة.[22] كما أن الرئيس السابق حسني مبارك على الرغم من أنه من أبناء الجيش وهذا حال رؤساء مصر منذ عام 1958 وعمل قائداً للقوات الجوية إلا أنه عندما تولى الحكم تحول من الاعتماد على الجيش إلى الشرطة والأمن بخلاف ما كان قائماً من قبل.

22 - خالد حنفي علي، الانتفاضة المثالية، السياسة الدولية، تقديم في ملف العدد، المصدر السابق،57. ص

وذكر وزير العدل المصري المستشار محمد عبد العزيز الجندي، أن عدد «البلطجية» تعدى الـ (500000) «بلطجي» بينما يبلغ الجيش المصري (468500) ضابط وجندي، وتتبع وزارة الداخلية المصرية أجهزة أمنية مختلفة تتجاوز أعدادها المليون فرد فضلاً عن (350000) من رجال الأمن المركزي.[23]

وذكر وزير العدل المصري المستشار محمد عبد العزيز الجندي، أن عدد «البلطجية» تعدى الـ (500000) «بلطجي» بينما يبلغ الجيش المصري (468500) ضابط وجندي

وارتفع الدور السياسي للشرطة بشكل كبير في حين بقي الجيش بعيداً ، ولم يكن هذا في أيام الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات، فقد كانت الأدوار مرسومة بعناية، فالجيش لخدمة الأمن القومي المصري والشرطة لخدمة الشعب لا الحاكم. وفي كل دول العالم تشكل الجيوش عمود ارتكاز السلطة وليست الشرطة، فدور الشرطة هو إدارة الحياة اليومية، وفي أي دولة يحدث فيها اضطراب تعجز عنه الشرطة يتم اللجوء إلى الجيش، لكن إشكالية الشخصنة تؤدي إلى يقين بأن الحاكم هو الوطن وهو الدولة.[24] فمقولة ماكس فيبر «الدولة هي المؤسسة التي تحتكر العنف المشروع» ولكن ما حدث في مصر مؤخراً كثيراً من خلط الأوراق المتعمد لمصلحة الشخصنة. ويمكن تعميم ذلك على الآخرين.

23 - توفيق شومان، الثورات العربية البنى والهياكل والمنطلقات، مجلة حمورابي للدراسات، المصدر السابق، ص31.

24 - طارق البشري (حوار)، المصدر السابق، ص85-88.

وفي ليبيا بعد أن أوقف (القذافي) التطور التدريجي للدولة، بعد إلغاء مؤسساتها وقوانينها برر ذلك بنظريته التي دونها في (الكتاب الأخضر) عن الجماهيرية، وأن الشعب يحكم نفسه بنفسه من خلال (المؤتمرات الشعبية) التي تنتخب (اللجان الشعبية) ومن خلال أكثر من (30) سنة كانت تقوم لجان وتتنحى لجان من دون أن يحكم الشعب نفسه، إذ ظل الشعب بعيداً عن مركز القرار، فإرادة (القذافي) وقراراته بل ورغباته لها قوة القانون، وعندما امتد لهيب الثورة لينتقل من بنغازي ليعم البلاد كافة. قال (القذافي) رداً على الشعب المنتفض والمطالب برحيله: بأنه لا يحكم وليس له موقع في الدولة إذ أن (الشعب يحكم نفسه بنفسه) من خلال اللجان الشعبية في فكرة يوتوبية ساذجة وسمجة في آن واحد.[25]

25 - كامل حسون القيم، مجلة حمورابي للدراسات، المصدر السابق، ص119.

3 - طبيعة القوى التي قامت بالثورة:

الشباب هم الذين بادروا للانتفاضة والثورة، وهم جيل متعلم ومثقف يتقن أكثر من لغة ويجيد التواصل مع العالم، جيل الحداثة والتكنولوجيا الذي لم يشهد الهزائم العربية أمام إسرائيل، بل زمن الانسحاب الأمريكي من العراق وهزيمة منكرة لإسرائيل في عام 2000، وهزيمة أخرى مذلة أمام حزب الله في عام 2006، ثم صمود حركة حماس أمام الهجمة الإسرائيلية وللتدمير المتعمد للبنى التحتية لغزة.. لقد نجح الشباب العربي في استعمال تقنيات التواصل الالكتروني الحديث. وكان الشباب في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية ومواجهة الفساد والاستقلال. وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إشعال الشاب محمد بوعزيزي النار في نفسه في سوق شعبية احتجاجاً على منعه من البيع على عربة خشبية صغيرة للخضراوات، هي التي أشعلت شرارة الثورة في تونس، ومن ثم في المنطقة العربية، وفعلها بعده عدد من الجزائريين وكذلك عبد المنعم في الـ (48) من العمر من السويس، قبل أن ينقذه الناس بنقله إلى المستشفى، لقد نجح الشباب العربي الذي قاد الانتفاضة والثورات العربية في كسر حاجز الخوف، لتلتحق بالانتفاضة قوى وأحزاب سياسية[26] وقوى عمالية ومهنية ولتعلن تضامنها والتحامها مع الانتفاضة، ولكن في الملاحظ أنها أدت دوراً تابعاً لدور القوى الشعبية الشبابية، فلم تبادر تلك القوى إلى هذه الانتفاضة الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها، كما حل في الحالة المصرية والحالة التونسية، ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتياجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها تراجعت تلك القوى عن حذرها وأعلنت التحاقها بالانتفاضة. وقد رأى البعض من تلك المواقف محاولة وقوف موجة لاختطافها لمصالحها الخاصة.

26 - منصف المرزوقي، الآفاق المرعبة والمذهلة، الثورة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، المصدر السابق، ص145.

4 - تحديات التغيير المشتركة:

الثورات أداة من أدوات إحداث التغيير في المجتمع، وتتسم بأنها مفاجئة، وإن كان لها إرهاصات وشواهد تسبق الانفجار الثوري وهي جماهيرية وأن قادتها نخبة من النشطين السياسيين أو الأيديولوجيين وهي تدعو للتغير الثوري. إلا أن بعض الثورات قد تواجه إخفاقات أو ثورات مضادة وعدم القدرة للوصول إلى أهدافها وتتشابه الثورات العربية في اتفاقها في التحديات التي تواجهها والتي من بينها الآتي:[27]

27 - عصام عبد الشافي، المصدر السابق، ص78.

1 - غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي: فالثورة قد تقع في مأزق الغرور، خاصة إذا تتصور أن تغيير المجتمع مسألة بسيطة، هنا يظهر تحدي النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فتغيير المجتمع ثقافياً واجتماعياً ليس مسألة سهلة، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع ويحتاج لوقت طويل، وقد تبين أن سقوط النظام أسهل كثيراً ونسبياً من بناء نظام جديد، كما تشير تجربتي مصر وتونس.[28]

وقد تبين أن سقوط النظام أسهل كثيراً ونسبياً من بناء نظام جديد، كما تشير تجربتي مصر وتونس

28 - خير الدين حسيب، المستقبل العربي، المصدر السابق، ص10.

2 - غياب العقيدة السياسية : فكثير من الثورات يغيب عنها البعد الأيديولوجي المتكامل والعقيدة السياسية والفكرية المشتركة التي تلتف حولها مختلف الفصائل والتيارات.

3 - غياب القيادة:- إذ تشترك هذه الثورات في غياب القائد والموجه أو المرشد أو الملهم، سواء كان شخصاً أو حزباً أو تياراً أو مؤسسة، وهو ما يترتب عليه تشرذم في عناصرها وتياراتها وسهولة اختراقها في ظل تعدد الانتماءات وتغليب الآني على المستقبلي والشخصي على الوطني.

4 - الطابع السلمي وغير العنفي لكل هذه الثورات والانتفاضات حتى في حالة الدفاع عن النفس فيما عدا حالات المعارضة الليبية التي اضطرت إلى استعمال العنف أحياناً دفاعاً عن النفس، ويمثل ذلك تطوراً نوعياً في الوسائل التي تلجأ اليها المعارضات العربية، والتي ما كان أن تحقق ما تحقق حتى الآن لو أنها سلكت أو جُرت إلى سلوك العنف لتحقيق مطالبها.[29] لذا نجد أن النظام في البحرين، يستعمل شتى الوسائل من أجل جر الانتفاضة الشعبية في البحرين إلى استعمال السلاح ولكن هناك تصميم وإرادة ثابتة من قبل قيادة الانتفاضة على أن تكون سلمية.

29 - خير الدين حسيب، المستقبل العربي، المصدر السابق، ص9.

5 - الثورات العربية المسارات والسياسيات:

في إطار تحليل مسارات الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية وأنماط الاستجابة الرسمية لها يمكن التمييز بين عدة مسارات أساسية على النحو الآتي:[30]

30 - عصام عبد الشافي، المصدر السابق، ص78-81.

- **ثورات شعبية مع حياد الجيش (تونس، مصر):**

في تونس ومصر انطلقت شرارة الثورة بطريقة شبه عفوية لكن إلى أن اكتملت العناصر الأساسية لقيام الثورة وكان رد فعل السلطتين التونسية والمصرية متشابهة، عنفاً ثم وعوداً بالتغيير مع وجود المزيد من الفئات الشعبية تنضم للمتظاهرين ، وحدوث مزيد من العنف والقتل يقابله مزيداً من الوعود وتقديم التنازلات، ثم اتساع الهبّة الشعبية لتشمل كافة أرجاء الوطن وصولاً لنقطة الحسم، فيتوجه رأس النظام إلى الجيش لحسم الصراع، فيتخذ الجيش موقفاً وطنياً لصالح الشعب، وتحقق الثورة انتصاراً أولياً لإسقاط رأس النظام ثم تبدأ بإجراء تغييرات جذرية تشمل المؤسسات والدستور والأجهزة الأمنية ومحاكمة المفسدين.

ويمكن أن نضع الثورتان التونسية والمصرية في مصاف الثورات العظيمة في التأريخ إذا استمرت مسيرة تطهير النظام وتحقيق كافة المطاليب الشعبية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون والمساواة التامة بين المواطنين والتداول السلمي للسلطة...الخ.

لقد نجحت ثورتا تونس ومصر في تحييد الجيش أولاً عن قمعها ثم تُقبل أهدافها عندما اتسع حجمها ونطاقها وبان أفق نجاحها.

31 - عبد الحميد صيام، الثورات العربية.. ثلاث نماذج تضاف إلى علم الثورات الشعبية، نقلاً عن عصام عبد الشافي، المصدر السابق، ص80.

- **ثورات شعبية وانقسام الجيش والتركيبة القبلية:**

لقد انطلقت الثورتان اليمنية والليبية بشكل شبه متزامن بعد انتصار الثورتين التونسية والمصرية، وكان الرد عليهما متشابهاً، إلا أن (القذافي) أختار العنف المطلق معتمداً على مليشيات أولاده، التي شكلت بديلاً للجيش الوطني، وتشكيلة قبلية ضعيفة وجيش من المرتزقة تقوم على تجنيده شركات خاصة، منتشرة في العواصم الأفريقية وممولة من (القذافي).[31]

وكان القذافي قد نادى من الأيام الأولى للثورة، بسحق الثوار وتطهير ليبيا منهم، معلناً الاستعداد المطلق لتحويل البلاد إلى مجزرة جماعية ليبقى بالحكم

وكان القذافي قد نادى من الأيام الأولى للثورة، بسحق الثوار وتطهير ليبيا منهم، معلناً الاستعداد المطلق لتحويل البلاد إلى

مجزرة جماعية ليبقى بالحكم، وهو ما قام به بالفعل..، مما دفع بالثوار لحمل السلاح مدعومين في مرحلة تالية بقوات من حلف الناتو، حتى نجحوا من دخول العاصمة طرابلس في آب 2011 والإعلان عن تحرير كامل التراب الليبي بعد مقتل (القذافي) في مدينة سرت في 2011/10/20 من مرور ثمانية أشهر من الكفاح الدامي.

وفي اليمن شهدت الثورة المناهضة للرئيس السابق علي عبد الله صالح زخماً جماهيرياً واسعاً، ودعماً من القبائل الرئيسة الثلاث في اليمن، المتمثلة بالشيخ صادق الأحمر شيخ مشايخ حاشد، والشيخ أمين العكيمي رئيس قبائل بكيل، ثم تبعتهم قبائل مذحج، وبذلك تكتمل أركان المثلث القبلي الأكبر في اليمن في تأييدهم للثورة الشعبية.

وبعد المجزرة التي قام بها النظام في (جمعة الكرامة) في ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء راح ضحيتها (56) شهيداً، أعلنت شخصيات قيادية رفيعة في النظام استقالتها من مناصبها وتأييدها للثورة الشعبية منهم (وزراء، نواب، سفراء، وأعضاء مجلس الشورى)، والأشهر في ذلك استقالة اللواء علي محسن الأحمر (الأخ غير الشقيق للرئيس علي عبد الله صالح)، قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة المدرعة الأولى والتي تتكون من عدة ألوية جيدة التسليح.[32]

32 - توفيق شومان، مجلة حمورابي، المصدر السابق، ص31.

وقد عمد الرئيس السابق إلى جر الثورة الشعبية باتجاه العنف عبر الاستهداف المسلح للقبائل المعارضة مستخدماً قوات الحرس الجمهوري الذي يقوده نجله أحمد فضلاً عن الطيران الحربي لضرب المواطنين في قراهم كما استهدف منزل الشيخ صادق الأحمر بقذيفة مدرعة بالمقابل تم قصف مسجد دار الرئاسة الذي يؤدي فيه الرئيس صلاة الجمعة أدت إلى إصابته وعدد من وزرائه بجروح بالغة اقتضت نقله للعلاج في السعودية.. وكادت الثورة اليمنية أن تتحول إلى حرب أهلية بسبب تعنت علي عبد الله صالح المدعوم خليجياً وأمريكياً .. وأخيراً جاءت المبادرة الخليجية التي تعثرت كثيراً لتعلن عن تنحي الرئيس علي عبد الله صالح وقيام نائبه (عبد ربه منصور) محله ولتبقي الوضع في اليمن على حاله ومحاولات إصلاحية عرجاء، فضلاً عن استمرار الاحتجاجات والتظاهرات من قبل الثوار في صنعاء ومناطق أخرى آخرها في جمعة سميت (أهداف الثورة مرجعيتنا للحوار) في 2012/6/21 لرفض المشاركة في الحوار الوطني الذي تجريه الحكومة احتجاجاً على بقاء أتباع الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح) في السلطة، كما ردد المتظاهرون هتافات تدعو إلى محاكمة الرئيس السابق وأعوانه بتهمة قتل متظاهرين مدنيين في صنعاء وتعز وأرحب في العام الماضي.[33]

33 - WWW. Maktoop. Com

- **ثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وإسقاطه:**

شهد هذا النوع انطلاق عدد من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية الشعبية السلمية واسعة النطاق بعدد من الدول العربية منها الأردن والبحرين، وسوريا، والسعودية، والجزائر، والمغرب.. الخ. رافعة شعارات (إصلاح النظام)، واختلفت طبيعة هذه الاحتجاجات والمظاهرات ومآلاتها مع اختلاف ردود فعل واستجابات النظم السياسية في هذه الدول.

فأن التحرك نحو التغيير المرتقب أردنياً يبدو أكثر بطئاً وتعقيداً مقارنةً بالحالات العربية الأخرى

ففي الأردن وعلى الرغم من النزول إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات، قد تزامن مع المظاهرات والاحتجاجات في تونس ومصر، فأن التحرك نحو التغيير المرتقب أردنياً يبدو أكثر بطئاً وتعقيداً مقارنةً بالحالات العربية الأخرى وذلك للأسباب الآتية:

ثمة توافق حالياً بين الأحزاب والقوى السياسية والحركات الجديدة على (المظلة الملكية) وعلى عدم السعي إلى تغيير النظام، وإنما تتركز المطالب في صيغة إصلاح النظام.. ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض القوى الشعبية لا تؤمن بالنظام الملكي.[34]

المعادلة الثنائية الديموغرافية المكونة لبنيان الأردن بين (أردنيين من أصول أردنية وأردنيين من أصول فلسطينية). فضلاً عن قدرة النظام الملكي على التخلي عن الممانعة تجاه مطاليب التغيير.[35]

الحدود المشتركة مع فلسطين المحتلة وضرورة بقاء الأردن مستقرة كجزء من المعادلة الإقليمية، والحفاظ على (أمن إسرائيل)، فالقوى الدولية والإقليمية المرتبطة بالمشروع الأمريكي الصهيوني، لا تسمح بأي شكل من الأشكال تغيير المعادلة في الأردن لصالح دول المقاومة، لذا تقوم القوى الإقليمية والدولية بتقديم جرعات مالية لبقاء واستقرار النظام الأردني.

في **السعودية**.. شهدت عدة مناطق منها احتجاجات شعبية ومسيرات سلمية، جوبهت باستعمال القوة المفرطة والاعتقالات..، كما رفعت حركة (الشعب يريد إصلاح النظام الألكترونية السعودية) عدة مطالب أساسية منها: ملكية دستورية تفصل بين الملك والحكم ودستور مكتوب مقر من الشعب، يقرر فصل السلطات والشفافية ومحاربة الفساد.

34 - وحيد الرمان، الصفقة المزدوجة.. التغيير في الأردن بين «الثنائية الديموجرافية « والممانعة الرسمية، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص80.

35 - خالد حنفي، المصدر السابق، ص46.

وفي 23/ شباط / 2011 وامتداداً للمطالب السابقة التي قدمت في عام 2007 وما قبلها، وجه عدد من المثقفين بياناً بعنوان (نحو دولة القانون والمؤسسات)، تضمنت مطالبعدة منها أن يكون مجلس الشورى منتخباً بكامل أعضاءه، وله صلاحيات تشريعية ورقابية على عمل الجهات التنفيذية.. إلخ. وفي آذار من العام الماضي رفع (70) داعياً وأكاديمياً سعودياً خطاباً إلى عبد الله بن عبد العزيز، يتضمن بعض المطالب الإصلاحية، وفي مواجهة تلك الاحتجاجات والمطالب، تعددت الإجراءات التي تبنتها الحكومة السعودية منها الآتي:[36]

36 - عصام عبد الشافي، الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا، السياسة الدولية، المصدر السباق، ص98-99.

وحذر الفيصل من أي تدخل في شؤون المملكة، وقال: «سنقطع أيّ أصبع يأتي إلى المملكة»

1 - سياسياً: أكد وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل)، أن الحوار هو أفضل سبيل للتغير في المملكة، وقال أن الاحتجاجات لن تحقق الإصلاح، وحذر الفيصل من أي تدخل في شؤون المملكة، وقال: «سنقطع أيَّ أصبع يأتي إلى المملكة».

2 - دينياً: تعددت البيانات والفتاوى الصادرة عن المؤسسة الدينية ورجال الدين، وشن مفتي عام المملكة هجوماً على مثيري المظاهرات والمسيرات، واصفاً أياها (المخططة والمدبرة لتفكيك الدول العربية الإسلامية وتحويلها من دول كبرى قوية إلى دول صغيرة متخلفة).

3 - اقتصادياً: من خلال جرعات مالية ضخمة لرفع الإعانة الزراعية وصندوق التنمية العقارية، وتحديد الحد الأدنى من أجور ودعم أسعار المواد الغذائية، كما قدم الملك بعد عودته من رحلته العلاجية في 18/آذار/2011، منح ومكافآت بلغت قيمتها نحو مائة مليار دولار للمواطنين، كما عزز قوات الأمن بـ (60000) وظيفة جديدة لوزارة الداخلية.

4 - أمنياً: احتجاز العشرات لمشاركتهم في مظاهرات الجمعة في 11/آذار/2011، كما فرضت حضراً للتجوال في الوسط التجاري في مدينة الهفوف شرق المملكة، كما تنتشر عربات مدرعة وحافلات نقل الجنود باستمرار في مناطق الإحساء والقطيف، وغيرها من المناطق الشرقية.

أما في **سوريا** فإن التطورات الداخلية وما نتج عن المواجهة بين النظام وقوة إسلامية متطرفة، والمعارضة للنظام، كانت حصيلة سيناريو قد أعد مسبقاً في العواصم العربية، بإرادات ومساعدات مالية وبتغطية إقليمية من دول ما يسمى بمحور الاعتدال، لإسقاط النظام وذلك للتعويض عن الانعكاسات السلبية الإقليمية الناتجة عن الخروج العملي لتونس ومصر من هذا المحور.

على الرغم من أهمية الإصلاح في هذه الدولة التي عاشت تحت رؤية واحدة هي رؤية الحزب الحاكم،لاسيما استمرار قانون الطوارئ الذي استمر منذ عام 1963. ولكن الميزة التي امتاز بها النظام السوري، أنه أعلن منذ بداية المسيرات والاحتجاجات التي شهدتها بعض المدن السورية أنه على استعداد للحوار والإصلاح، واتخذت إجراءات إصلاحية مهمة منها إلغاء قانون الطوارئ وصدور قانون الحريات الصحفية وقانون الأحزاب السياسية، ثم كتابة دستور جديد غابت عنه مرجعية وقيادة الحزب الحاكم، وعلى وفقه جرت انتخابات برلمانية ثم تشكيل حكومة جديدة.

ولكن لا بد من القول أن ما نتج عن المواجهة بين النظام وقوة إسلامية متطرفة ومعارضة للنظام، كانت حصيلة سيناريو قد أعد من قبل في عواصم عربية وأخرى غربية، وبغطاء من جامعة الدول العربية، لإسقاط الحكم في سوريا كونه يمثل حركة وصل بين قوى الممانعة العربية، وذلك للتعويض عن الانعكاسات السلبية الإقليمية الناتجة عن الخروج العملي لتونس ومصر.. من محور المعارضة.

ويمكن العودة إلى التصريحات الرسمية لوزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة (كلنتون)، عقب مرور أسبوع على ثورة الشعب المصري، وبشكل رسمي إذ قالت: أن قواعد نظام (مبارك) تتمتع بالاستقرار اللازم الذي يؤهله لتخطي هذه الأزمة. وطلبت من الشعب المصري التعاون مع الحكومة والقبول بالحد الأدنى من الامتيازات المقترحة. ومن ناحية ثانية تطلب (كلنتون) من الائتلاف السوري المعارض عدم الجلوس على طاولة المفاوضات مع الحكومة السورية التي دعت إلى ذلك، كما تنتقد مواقف روسيا والصين والهند والبرازيل وفنزويلا، لعدم مشاركتها هذه المواقف.. وعن هذه السياسية المزدوجة المعايير للولايات المتحدة الأمريكية، نشير إلى تصريح (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، الذي اعتبر فيه أن سياسة واشنطن تجاه سوريا والبحرين هي سياسة منافقة ومخجلة.[37]

تصريح (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، الذي اعتبر فيه أن سياسة واشنطن تجاه سوريا والبحرين هي سياسة منافقة ومخجلة

هذه عينة من مشاهد النوع الثالث من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية، ويمكن القول أن السلطات الحاكمة في تلك البلدان، قد اتخذت بعض الإجراءات، التي يمكن أن تخفف من الاحتقان كما في الإصلاحات التي أجرتها المغرب والانتخابات البرلمانية في الجزائر، التي جرت هذا العام (التي شابها التزوير كما ادعت المعارضة إذ فاز الحاكم بثلثي المقاعد)، والجرعات المالية السعودية،

37 - سيد حسين موسوي، أميركا والأزمة السورية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 141، 2012، ص9-10.

ولكن هذه إجراءات ومعالجات وقتية لم تعالج جوهر المشكلة، وهي العودة إلى الشعب كونه مصدر السلطات، وكلما تأخرت الإصلاحات زادت المطالب لتصل إلى الدعوة لإسقاط النظام.

ويبدو أن هنالك بعض الدول خاصة الخليجية مشكوك في لجوئها للإصلاح، وهذا نتيجة لطبيعة أنظمتها وعقلية حكامها، فضلاً عن المظلة الأمريكية الداعمة لها.

رابعاً: التحول الافتراضي للديمقراطية:

ابتداءً لا بد من التأكيد على حقيقة بيّنه أن كل الثورات والانتفاضات العربية، التي اجتاحت الوطن العربي منذ أكثر من عام، لم تحقق أهدافها وشعاراتها التي رفعتها في بداية الثورة، وأن العديد من الدول العربية تعيش صراع خفي وظاهر بين قوى الثورة المضادة، ويبدو أن عملية إسقاط النظام هي المرحلة الأسهل والأسرع، وأن عملية إعادة صياغة النظام السياسي الجديد هي المرحلة الأكثر تعقيداً، لذا يمكن القول إن ما حدث في تونس واليمن وغيرها، ليس ثورة بل هي بذور ثورة، وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش.

إن ما حدث في تونس واليمن وغيرها، ليس ثورة بل هي بذور ثورة، وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش

وعلى الرغم من ذلك، علينا أن نؤكد حقيقة أن النظام الجديد لا يمكن أن يستنسخ النظام السابق، في علاقاته التي اعتدناها قبل الثورة سواء في سياساته على الصعيد الداخلي أم في علاقاته الخارجية،وحتى في مفردات التعامل مع المواطن وتفاصيل حياته اليومية وعلاقاته بالسلطة الجديدة، فضلاً عن علاقة النظام مع الدول الأخرى الإقليمية والدولية، فلا بد من إعادة هيكل السياسة الخارجية وربما إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية.

ويمكن الاعتراف أنه لا يمكن أن تقوم ثورة إلا وقامت لها ثورة مضادة، فالفاقد للسلطة (لا يتبخر أو يذوب كالسكر في الشاي)، وإنما يتراجع خلف الستار للتآمر على قلب نظام الحكم الذي انقلب عليه، وإن عجزوا عن الأمر بذلوا كل وسعهم لعرقلة المسار الثوري وتشويهه، وهذا ما شاهدناه في تونس، حيث فلول نظام (بن علي) تتعاون مع فلول البوليس السري والحزب المنحل، لبث الفوضى والعنف في البلاد على أمل أن يزرعوا اليأس والندم في قلوب الناس، ليترحموا على زمن الأمن في عهد (دولة البوليس[38]

38 - منصف المرزوقي، الآفاق المرعبة والمذهلة، الثورة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، المصدر السابق، ص145.

فإزاء الثورات العربية طريقاً طويلاً لتكريس المفاهيم التي انطلقت من أجلها، وعلى هذا الطريق ينتظر الثورات العربية الآتية:-[39]

39 - توفيق شومان، المصدر السابق، ص35.

1 - احتمال الثورات المضادة، وهذا الأمر عرفته الثورات التاريخية كافة، وبعضها استطاع إجهاض ثورات التغيير.

2 - الانشقاقات والخلافات بين القوى السياسية التي قادت الثورة، فكل منها بعد تجاوز الهدف الجامع بإسقاط النظام، سيعمل على تحقيق مكتسباته الذاتية، ومثل هذه المسألة تبقى في سياقها السليم، ما لم يندرج هذا الطرف أو ذاك في مغامرات الإقصاء والإلغاء.

3 - مخاطر التعويل على الولايات المتحدة والدول الغربية، في تركيب التحالفات الداخلية أو في إعادة بناء النظم السياسية وعلاقاتها الخارجية.

4 - هواجس الطرق على أبواب الولاءات الفرعية، من مثل القبلية والعشائرية والجهوية والمذهبية والطائفية، فهذه الولاءات إذا أعيد أحياؤها ولجأ أليها بعض الأطراف للإستقواء بها ستطفأ بقعة الضوء التي سطعت في الفضاء العربي وأنارت الطريق نحو بناء الدولة الوطنية الجامعة

لابد من التأكيد على حقيقة وجود علاقة بين قوة الدولة ذاتها ومدى قدرتها على إدارة مرحلة ما بعد التغيير، فالدولة المصرية على سبيل المثال تتسم برسوخها وجغرافيتها المركزية المتماسكة، على الرغم من سقوط النظام، تجدها أكثر قدرة على التعاطي مع إمكانيات بناء نظام جديد، إلا أن الحال في ليبيا قد يختلف، بعد أن أقام (القذافي) دولة بلا دستور ولا برلمان ولا نائب للرئيس ولا تقاليد في الحكم، أيّ أنه خلق للثوار تركه من الضياع، ستكلفه البحث المضني بغية التأسيس لمشروع دولة جديدة، في ظل أوضاع داخلية تهيمن عليه الهوية القبلية والافتقار التام إلى التقاليد الديمقراطية، مما دفع الأمم المتحدة للتدخل وتعيين بعثة خاصة بليبيا،ووضعت خطة لضمان وجود مباشر لفرق مدنية وعسكرية من الأمم المتحدة، فوق الأراضي الليبية ولمدة غير محدودة، وتشمل الخطة العناصر الآتية:[40]

40 - يوسف محمد الصواني، المصدر السابق، 36.

- إعادة فرض الأمن وحكم القانون.
- قيادة حوار سياسي شامل وتحفيز المصالحة الوطنية وتحديد ما يلزم من عمليات صياغة الدستور والانتخابات.

• توسيع سلطات الدولة بما يشمل تقوية المؤسسات الناشئة وإعادة تفعيل الخدمات العامة وحماية حقوق الإنسان وتنسيق الدعم والمساعدة من الجهات الدولية المختلفة وتأمين علاقات داعمة بين ليبيا والدول المجاورة.[41]

41 - الشبكة العنكبوتية، WWW.INNERCITUPRESS.Com.

وبعد قيام المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، الذي يمثل سلطة معترف بها دولياً وربما وطنياً، وأعلن المجلس عن تمسكه بالديمقراطية وحكم القانون والشرعية الدستورية والشرعية الدستورية، فالمجلس عبارة عن تجمع شخصيات مختلفة بعضها مستقل، بينما ينتمي آخرون إلى تيارات سياسية متعددة، فهو ليس حكومة، بل نظام، بمعنى آلية لتنسيق الشؤون العامة وصراعات اللاعبين القبليين والإسلاميين والحزبيين، وهذا النظام يفتقر إلى إدارة مركزية، ذلك أن الحال هو وجود لا مركزية إدارية مرتجلة تقودها القوى المحلية السائدة في مختلف المناطق والمدن.[42]

42 - عصام نعمان، المناقشات في بحث يوسف محمد الصواني، المصدر السابق، ص54-55.

ويمثل المجلس الآن برلماناً ويمارس سلطات تنفيذية، ومع اتساع نطاق الممارسات التنفيذية سيؤدي إلى تركيز السلطة ومركزيتها، وهو ما يثير القلق..، وأصبح المجلس هدفاً لانتقادات كثيرة، مما يجعله بحاجة إلى توسيع قاعدته التنفيذية ليشمل كافة المناطق والتفكير في مصدر للشرعية غير الشرعية الثورية، وإذا لم يفعل ذلك بما يعزز مكانته، فأن قوى أخرى تعمل في الشارع ولديها السلاح قد تطيح به.

كما أن المجالس المحلية التي تدير المدن والمناطق كإدارة محلية تتولى القطاعات الخدمية المختلفة بعض هذه المجالس لها أذرع عسكرية خاضعة لسلطاتها الأسمية على الأقل، وأن كانت الغالبية العظمة من المجالس العسكرية كيانات مستقلة تباشر إرادتها بالقوة خاصة بالمدن الكبرى كطرابلس العاصمة.[43] مما يعكس حالة من الفوضى والصراع بين التيارات السياسية والآيديولوجية أو صراعات جهوية وقبلية.

43 - يوسف محمد الصواني، المصدر السابق، ص18.

في **مصراته** يبدو أن هناك ارتباطاً بين التيار الإسلامي والنزعة المحلية، بدأ ذلك واضحاً من تناد الموقفين لانتقاد رموز التيار التقدمي والليبرالي في المجلس التنفيذي والمجلس الانتقالي والمطالبة بتنحيتهم عن المسرح السياسي، ويبدو أن مصراته حالياً وربما لأسباب أمنية مستقلة في أدارتها وقراراتها، وربما في علاقاتها الخارجية، عن أيّ سلطة وطنية، كما يكتسب الموقف الذي عبر عنه قيادي مصراته، نحو سكان (تاورغاء)، ذوي البشرة السمراء، من موقف رافض لاستمرارهم في

العيش بالمنطقة الملاصقة لمصراته، وضرورة تهجيرهم. وقد يجر ذلك إلى احتمالية انتقالية إلى مناطق أخرى.

وفي الملتقى الوطني لسكان (برقة) في المنطقة الشرقية، الذي انعقد بمدينة البيضاء في الأول من تشرين الأول 2011، وما صدر عن المؤتمر من دعم للمصالحة الوطنية، والتأكيد على اللحمة الوطنية، إلا أن حقيقة كون أن وفد من المؤتمر زار قطر للتباحث مع حكومتها، وأن المؤتمر دعا إلى أن تتم إدارة ليبيا إقليمياً، ورفضه لأيَّ مركزية، أعد ذلك دليلاً على سطوة الروح الجهوية والقبلية وبروزها على ماعداها. كما أن ما دار في كواليس الملتقى يغاير ما تم الإعلان عنه، وأنه يسعى إلى إقرار الفدرالية، وبالتالي تهديد وحدة البلد.[44]

44 - المصدر نفسه، ص145.

أن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في كل من اليمن والبحرين وليبيا،لا تنبئ بالاستقرار في الزمن المنظور. وربما إعلان استقلال إقليم (برقة)،مصداقاًلمستقبل سيء في هذه البلدان، كما أن جنوب اليمن ربما يتحضر لخطوة أكثر خطورة، بما ينذر بحرب داخلية «مستدامة» تغذيها قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة نظرية «صدام الحضارات» و«الفوضى البناءة»، وهل تكون الفوضى بناءة وعلى أنقاض ضحايا الشعوب العربية،ترسمها سياسات «واشنطن» الهدامة لاستقرار الدول، التي تكن لها العداء وتريد قتل الحياة فيها إن لم تذعن لهيمنتها.[45]

45 - محسن صالح، الثورات العربية، السياق والتحديات، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 41، 2012، ص47.

بعد الثورتين في تونس ومصر، يبدو أن الجيش في موقع يسمح له بأن يضع شروطه للعودة إلى الحكم المدني.. وحتى الآن، ما من شيء يسمح بالتشكيك في سعيه إلى تولي السلطة.

في تونس أدت الأجهزة العسكرية والأمنية دوراً حاسماً في حقن الدماء ومنع سقوط المزيد من الشهداء والجرحى، واتضح أن شخصيات عسكرية وأمنية قد قامت بدور كبير في دفع الأوضاع نحوالإطاحة بـ (زين العابدين بن علي)، من مثل العقيد عماد حطاب والجنرال رشيد عمار قائد أركان الجيش، الذي عينه بن علي صباح 14/كانون الثاني/2011، منسقاً عاماً لقوات الأمن الوطني في وزارة الداخلية. وهذا الدور الذي قامت به الأجهزة العسكرية والأمنية، لابد وأن يكون له ثمن من خلال دور هذه الأجهزة في صياغة الحياة السياسية الجديدة في تونس، خاصة إذا تابعنا في بداية انتصار الثورة التونسية، أن أحزاباً راديكالية عديدة من بينها مجلس

حماية الثورة بتنظيماتها الـ (30)، لا تزال تسعى إلى العودة إلى التصعيد السياسي والأمني والاجتماعي عبر سلسلة من التحركات، وكان البعض يتخوف من أن يكون وراء الراديكاليين عدد من رموز النظام السابق والفئات المعنية بملفات الفساد المالي والسياسي، التي تسعى إلى دفع البلاد إلى دحض الفوضى الخلاقة لإجهاض الثورة، وربما لتبرير دور سياسي أكبر للمؤسسة العسكرية والأمنية.[46]

46 - كمال ابن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص61.

والسؤال المطروح في تونس بعد سقوط (ابن علي)، هل انهار نظامه الاستبدادي، أم أن رئيس النظام سقط فقط؟ .. ومن خلال متابعة الخطاب الإعلامي والسياسي منذ 14 كانون الثاني، يتضح أن تونس ظلت ما بعد (ابن علي) تتميز (بالتذبذب والتردد) في تحقيق أهداف الثورة.

وتم تبرير عدم تنظيم الانتخابات الرئاسية بعد شهرين من الإطاحة بـ(ابن علي)، وكذلك تبرير تأجيل موعد انتخابات مجلس وطني تأسيسي إلى يوم 24/حزيران/2011، لتعديل القانون الانتخابي وتكليف الوزير المخضرم ورئيس البرلمان عام 1989 و1990 (الباجي قائد السبسي) (86) عام لرئاسة حكومة انتقالية، بعد استقالة (محمد الغنوش) في 27/شباط/2011 بعد سلسلة من الاستقالات بين وزراء ومسؤولين سابقين من الحزب الحاكم. وقد بادر (قائد السبسي) إلى إصدار العفو العام عن السجناء السياسيين الحاليين والسابقين،والاعتراف بالأحزاب الإسلامية واليسارية والليبرالية، التي كانت محضورة،وإلغاء أمن الدولة.[47]

47 - المصدر نفسه، ص61.

وقد جرت انتخابات في تونس في 23/تشرين أول/2011، بقدر عالي من الشفافية وبالتنظيم العالي وحرية التعبير والإقبال الشديد من الناخبين، وكانت أول انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة في تاريخ تونس الحديث والمعاصر.

وقد فازت حركة النهضة الإسلامية (90) مقعداً (41.47 %) من المجلس التأسيسي المكون من (217) عضواً، وهذه الحركة هي أكثر الحركات السياسية في تونس تعرضت لاضطهاد الحكم الاستبدادي السابق.كما فاز حزب (المنصف المرزوكي)حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، بالمرتبة الثانية إذ حصل على (30) مقعداً (13.82)[48].

48 - توفيق المديني، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات، (مجلة حمورابي للدراسات)، المصدر السابق، ص44-45.

ولكن الانتخابات أفرزت كذلك حزب (التكتل من أجل العمل والحريات)، عضو الاشتراكية الدولية بزعامة الدكتور مصطفى بن جعفر المدعوم فرنسياً، وحصل على 21 مقعداً (9.68) بالمائة، فضلاً عن فوز الدكتور الهاشمي الحامدي الذي

يقود من لندن (العريضة الشعبية للحرية والتنمية والعدالة، وكان الهاشمي عضو في حركة النهضة، ولاحقاً حليفاً إلى (زين العابدين بن علي)، ويمثل ذلك اختراقاً حقيقياً في الانتخابات التونسية، ويعزو المحللون التونسيون فوزه إلى طبيعة خطابه الشعوبي، الذي ركز فيه على الطابع القبلي والمناطقي (الجهوي)، واستفادته القصوى من قناته الفضائية (المستقلة) التي تبث من لندن، والمعروفة بطروحاتها الطائفية المفرقة.[49]

49 - المصدر نفسه، ص46.

أن انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، لا يعني أن هذه الثورة أصبحت تمتلك مشروعاً لبناء مجتمع ديمقراطي جديد، فلا حركة النهضة الإسلامية التي عانت القمع البوليسي الشديد طيلة المرحلة السابقة، تمتلك مثل هذا المشروع الديمقراطي، ولا القوى العلمانية على اختلاف مكوناتها قادرة على تمرير هذا المشروع الديمقراطي، لأنها لا تزال قوى نخبوية ومعزولة عن حركة الشعب، بسبب عملية التهميش التي عانت منها سابقاً.

أن انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، لا يعني أن هذه الثورة أصبحت تمتلك مشروعاً لبناء مجتمع ديمقراطي جديد

كما تواجه حركة النهضة الإسلامية بعد وصولها إلى السلطة، تحديات من جانب التيارات المتشددة سواء من داخلها أو من خارجها، تتمثل في تأسيس الدولة المدنية الحديثة التي تستبعد نهايتا الاستبداد بكل أشكاله، والتي قوامها الديمقراطية التعددية.[50]

50 - المصدر نفسه، ص52.

وقد أقدم (سلفيون) متشددون منذ أيام على مهاجمة بائعي خمور وحطموا حانات، ونزلاً في مناطق متفرقة وأحرقوا مقرات للأمن، وهاجموا إحدى المقاهي منعاً للاختلاط الجنسي.

كما فرضت وزارتا الدفاع والداخلية حضر للتجوال بعد أعقاب أحداث عنيفة اندلعت في يومي (16و2012/6/17)، وأدت إلى سقوط قتيل وعشرات الجرحى أثناء مظاهرات خرجت احتجاجاً على عرض لوحات فنية، أعتبر بعضها مسيئاً للمقدسات الإسلامية..، وتم أعفاء إمام وخطيب جامع الزيتونه الشهير من عمله، بعد إهداره في خطبة الجمعة– دم فنانين تونسيين شاركوا في معرض للفنون التشكيلية فيها لوحات مسيئة للإسلام.[51]

51 - سلفيو تونس بين المواجهة والتريث، http://maktoop, news. yahoo.com

ويبدو أن هناك في الثورة نفسها قوى جبارة تدفع للفوضى والعنف وعدم الاستقرار..،

وثمة أيضاً تفجر المطالب الاجتماعية والسياسية المعلقة تحت الاستبداد، وهي مطالب يستحيل على أي نظام سياسي تلبيتها في ظروف تفجر المطالب الشخصية والجهوية والحزبية – المشروعة منها وغير المشروعة- الصراعات الشريفة وغير الشريفة- على السلطة، وقد يأتي بعد الثوريين الانتهازيين، وبعد الملحمة تأتي خيبة الأمل، إذ يعود فقراء بو زيد إلى فقرهم، ويعود سكان المقابر إلى مقابرهم، فلا حلول جذرية لمشاكلهم، وإنما كثير من الوعود التي قد تتحقق وقد لا تتحقق.[52]

وبعد الملحمة تأتي خيبة الأمل، إذ يعود فقراء بو زيد إلى فقرهم، ويعود سكان المقابر إلى مقابرهم، فلا حلول جذرية لمشاكلهم، وإنما كثير من الوعود التي قد تتحقق وقد لا تتحقق

52 - منصف المرزوقي، المصدر السابق، ص146.

في مصر جاء الانهيار السريع لنظام (حسني مبارك) بعد (18) يوماً فقط على نشوب ثورة شعبية، لم يتوقعها أحد في ذلك الوقت، وقد بدا أول الأمر وكأن النظام قادراً على الاستمرار والبقاء إلى ماشاء الله. ولكن أيام الثورة أظهرت هشاشة النظام، وأنه أقرب إلى هيكل عظمي بلا قاعدة ولا رأس.[53]

53 - أنظر تفاصيل ذلك: وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة.. ثورة 25 يناير ضد «النظام الهش» في مصر، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص62.

وقد نجحت ثورة 25/كانون الثاني/2011 في إسقاط رأس النظام السياسي، ولكنها لم تكن مهيأة لبناء نظامها السياسي البديل بشكل فوري، فتولى الجيش الذي ظل يدير السلطة منذ تكليفه من قبل (حسني مبارك) إلى اليوم، وقد قام بإجراءات عدة من أجل تعزيز سطوته ودوره في الحياة السياسية، فالجيش المصري يحكم البلاد منذ عام 1952، وهذا الدور في الحياة السياسية لا يمكن أن يتخلى عنه بسهولة، لذا عندما جرت الانتخابات لانتخاب برلماني جديد يتمثل دوره الأساس في تعيين هيأة خاصة مكلفة بوضع دستور في مرحلة ما بعد (مبارك).. وعندما تبينت النتائج بفوز الإسلاميين تحرك الجيش بسرعة لكبح جماح صلاحياتهم، وضمان بقاء امتيازاته الخاصة السياسية والاقتصادية الراسخة على حالها، في ظل أيَّ حكومة مدنية في المستقبل.

وفي مقابلة مع اللواء (مختار الملا) العضو البارز في المجلس العسكري، أن البرلمان لن يكون ممثلاً لجميع الشعب المصري، وأنه لا بدأن تتم الموافقة على أولئك الذين عُينو لكتابة الدستور الجديد من قبل الحكومة المؤقتة ومن وسائل الإعلام، ويقع كل من هذين الطرفين تحت سيطرة الجيش.

وقال (الملا) هذه هي المرحلة الأولى من ديمقراطيتنا، وهو الذي أصر على كون تفاصيل ميزانية الجيش، يجب أن تبقى بمنأى عن الرقابة الديمقراطية.. في المستقبل قد يكون للبرلمان القدرة على القيام بكل ما يحلو له.[54]

54 - http://www.guardian. Co. uk/world/204.

وذكر بعض المحللين أن هناك حالة من الفشل والتخبط والانسداد السياسي، مارسه العسكريون على مدى الـ 15 شهراً، أيّ منذ قيام الثورة في مصر، وذكروا أن المجلس العسكري يتحمل المسؤولية في المقام الأول، إذ لم يستطع أن يوفر الكثير من الصلاحيات السياسية لتحديد المسار السياسي، ووضع خارطة طريق يتفق عليها المصريون.[55]

55 - مقابلة مع مصطفى العشري، نائب تحرير صحيفة الأهرام، فضائية العالم، في 2012/4/18.

أن القلق من الدور السياسي الذي يقوم به الجيش لا ينحصر في جماعة الإخوان المسلمين، وإنما يتعداه إلى قاعدة عريضة وفاعلة في الشارع المصري، وأن عودة المليونيات هي دليل عملي على انسداد المسار السياسي.

ويبدو أن المجلس العسكري يقود البلاد إلى نوع من التراجع لتوفير الاستحقاقات لأقطاب وأزلام النظام السابق. ومنهم من أعلن عن قلقه بفوز مرشح الإخوان المسلمين (دكتور محمد مرسي) منصب رئيس الجمهورية، من بينهم رجال أعمال والأقباط والعاملون في قطاع السياحة والناشطات في مجال حقوق المرأة.

ويبدو أن الرئيس الجديد يواجه المجهول من دون برلمان أو دستور، كما لم تحدد الجهة التي يؤدي اليمين أمامها.

أن غياب البرنامج السياسي الذي يجتمع عليه كل المصرين، ومخاطر الاختلافات بين أطراف الثورة، ربما يعطي الفرصة للانقضاض على الثورة وتحويل مسارها..

أن غياب البرنامج السياسي الذي يجتمع عليه كل المصرين، ومخاطر الاختلافات بين أطراف الثورة، ربما يعطي الفرصة للانقضاض على الثورة وتحويل مسارها...، فلا يزال المجلس العسكري يتحكم بالعملية السياسية ولازالت قوى النظام السابق فاعلة في الاقتصاد والمال والسياحة، وفي الإعلام خاصة الفضائيات التابعة لرجالات النظام السابق والحزب الحاكم.

ويمكن القول أن مصر سوف تكون لعقد من الزمن على الأقل، مستغرقة في همومها الاجتماعية وتحولاتها السياسية الداخلية والخارجية، وربما لم تُقدم، كما يقتضي منطق الأمور على أيّ خطوة استراتيجية تزيد من أحمالها الثقيلة، فعليها أن تدفع ديوناً وفوائد باهظة متراكمة منذ أربعة عقود، أن الكارثة التي تسبب بها الاستبداد ممثلاً بنظام (مبارك)، أنه قد أخرج مصر من درة التأريخ.. ولكن إلى حين.

ويبدو أن الانتصارات التي حققتها الحركات الإسلامية، قد أثارت حفيظة قوى داخلية مهمة (جيش، وأحزاب، وقوى اجتماعية، ودينية، وطائفية، واقتصادية)، وأخرى إقليمية ودولية فاعلة، فتدخلت مباشرة للجم هذه الانتصارات وعدم السماح للحركات الإسلامية في الذهاب إلى أبعد مدى في التفرد بالسلطة أو كيفية التعامل معها.◆